مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

التمويل الاجتماعي الاسلامي ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

Islamic Social Finance and its role in Supporting Small and Micro Enterprises

د. عبد الكريم بوحادرة
abdelkarim.bouhadra@univ-constantine2.dz
جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2

تاريخ الإرسال: 2021/04/24 تاريخ القبول: 2021/11/21

I. الملخـــص:

تهدف الدراسة إلى ابراز دور التمويل الاجتماعي الاسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل لأهداف التمويل الاسلامي الاجتماعي وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من التمويل الاسلامي الاجتماعي والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث العلاقة تبادلية تكاملية بينهما.

الكلمات المفتاحية: التمويل ؛ التمويل الاجتماعي الاسلامي؛ المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

The study aims to highlight the role of Islamic social finance in supporting small and micro enterprises, as the study relied on an analysis of the objectives of Islamic social finance and its relationship with small and micro enterprises. The study concluded that both Islamic social finance and small and micro

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

enterprises are the basis for economic and social development. Mutual and complementary relationship between them.

Keywords: Finance; Islamic social finance; small and micro enterprises, Social development.

1– المقدمـــة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من أهم مكونات النسيج الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات والتجارب قدرتها العالية على خلق تنمية اجتماعية كبيرة إلى جانب حركية اقتصادية معتبرة، وذلك من خلال دورها الفعال في امتصاص البطالة وخلق فرص العمل، إلى جانب عملها على القضاء على الفقر وتنويع المداخيل بالنسبة للأفراد والعائلات، كما أنها تشجع على الابتكار وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وتؤكد الاحصاءات أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصادات الوطنية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشكل 97% من النسيج الاقتصادي، وتساهم بحوالي 34% من الناتج القومي الاجمالي الأمريكي، وتوظف 58% من اليد العاملة. إلا أنها تواجه العديد من العقبات من أبرزها توفر التمويل اللازم لاستمرار أنشطتها، حيث تواجه قصورا في الأموال الخاصة الكافية لإقامتها أو استمرارها وحتى لنموها، خاصة وأن هذه المؤسسات تأخذ شكل المؤسسات الخاصة. كما تواجه صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية، نتيجة عدم توفرها على الشروط الضرورية لذلك، أو عدم قدرتها على مواجهة الالتزامات الخاصة بالقروض كالفوائد. لذا كان البديل في مصادر تمويلية تكون أقل تعقيدا وتكلفة كالتمويل الاجتماعي الاسلامي.

وقد بدأ الاهتمام بالتمويل الاجتماعي بعد الأزمة المالية الأخيرة، وما خلفته من أضرار خاصة من الناحية المالية وما لحقها من الناحية الاجتماعية كالبطالة والفقر. فالتمويل الاجتماعي يعمل على الموائمة بين التنمية في جانبيها الاجتماعي والمالي. بحيث

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

يعمل على تقوية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والتي تكون أساس قيام الاقتصاد، وتلبية للمتطلبات الاجتماعية من تحسين المداخيل وتوفير مناصب الشغل. وقد كانت هذه الأهداف من بين الأسس الثابتة للتمويل الاسلامي عامة، والتمويل الاسلامي الاجتماعي بصفة أخص.

1–1 الاشكالية:

ستتركز الدراسة حول التساؤل الرئيسي الموالي، بحيث سيتم معالجة أهم الجوانب المتعلقة به، والمتمثل في:

ما هو دور التمويل الاسلامي الاجتماعي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

ومن أجل الاحاطة بكافة جوانب الدراسة، والالمام بحيثياتها سيتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية الموالية:

– ما لمقصود بالتمويل الاسلامي الاجتماعي؟

– ما هي أهم الأسس والآليات التي يقوم عليها التمويل الاسلامي الاجتماعي؟

– كيف يساهم التمويل الاسلامي الاجتماعي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

2–1 الفرضيات:

تستند مشكلة الدراسة إلى الفرضيات الآتية:

– التمويل الاسلامي الاجتماعي يمثل مصادر تمويلية تهتم بسد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات مع تحقيق قدر عالي من التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– تتلخص أهم الأساليب والآليات المعتمدة في التمويل الاسلامي الاجتماعي في كل الأموال ذات الطبيعة الخيرية، ويعمل القائمين عليها في استثمارها من أجل ضمان استدامتها وضمان تحقيق أهدافها؛

– تتوافق أهداف كل من التمويل الاسلامي الاجتماعي والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، في جانبي تحقيق تنمية اجتماعية ونتائج مالية مقبولة.

1–3 أهمية وأهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تناول كل من التمويل الاسلامي الاجتماعي والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، باعتبارهما من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعي في آن واحد، من خلال العمل على ابراز أثر كل من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والتمويل الاسلامي الاجتماعي في تحقيق عوائد مالية مرفقة بأثر اجتماعي. كما سعت الدراسة إلى التطرق إلى التمويل الاسلامي الاجتماعي كمصدر لتلبية الاحتياجات المالية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتي تعاني من شح في الموارد المالية، وهذا راجع إلى خصوصيتها.

1–4 منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره يتماشى مع الدراسات من هذا النوع ومن أجل الاجابة على تساؤلاتها، حيث تم تحليل ووصف المفاهيم الأساسية الخاصة بهذه الدراسة وتحليل البيانات الواردة في المراجع المختصة ولدى الهيئات ذات الصلة.

1–5 هيكل الدراسة:

من خلال الدراسة سيتم معالجة مجموعة من المحاور، هي:

– الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– ماهية التمويل الاجتماعي؛

– التمويل الاسلامي الاجتماعي.

2– الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

من المفاهيم التي تؤثر بشكل كبير في المؤشرات الاقتصادية الأساسية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويرجع ذلك إلى الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، مع طبيعة نشاطها وكذا أهداف مؤسسيها.

2–1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

هناك صعوبات كبيرة في وضع تعريف كامل وواضح يكون مقبولا ويحظى باجتماع كل الدول والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء هذا النوع من المؤسسات، وذلك بسبب الاختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام لآخر واختلاف المعايير في تصنيفها.

وقد حددت منظمة العمل الدولية (ILO) مجموعة من المعايير لتحديد حجم المؤسسات وتعريفها، تتمثل في: معيار حجم العمالة؛ معيار رأس المال المستثمر؛ معيار المبيعات أو الايرادات؛ معيار التقنية المستخدمة أو مستوى التقدم التكنولوجي؛ معيار الإنتاج، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة. فالملاحظ أن المعايير المعتمدة من قبل (ILO) في مجملها كمية أكبر منها وصفية، ويعتبر حجم العمالة المعيار الأكثر استعمالا نتيجة السهولة والثبات اللذان يميزان استعماله.[1] إلا أنه قد تستخدم معايير ترتكز على خصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق.

[1]– أحمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020، ص20.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

وقد عرفت (ILO) المؤسسات الصغيرة على أنها: "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت".[1]

وتعرف المؤسسات الصغيرة حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنها: "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين: 10–50 عاملا"[2]، كما تعرف كذلك: "بأنها التي تخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية، أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة، وتجميع الموارد الضرورية لإنشائها"[3] .

أما لجنة التنمية الاقتصادية (CED) فترى أن المؤسسة الصغيرة تتميز بخاصيتين من بين الخواص الخمسة التالية:[4]

– تدار من قبل مالكيها؛

– تتميز بالطابع الشخصي؛

[1]– كنجو عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، (4–5 تموز، 2007)، ص6.

[2]– حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة. جسر التنمية، ع9، (سبتمبر، 2002)، ص4.

[3]– ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة (الإصدار3)، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، ص15.

[4]– كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص6.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– محلية في تعاملاتها؛

– ذات حجم صغير في الصناعة التي تنتمي لها، ومن حيث رقم أعمالها؛

– تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخاص في عملية التأسيس والنمو.

في حين يصف البنك الدولي المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمؤسسات البالغة أو المتناهية الصغر، أما التي يعمل بها أقل من 50 عاملا فهي مؤسسات صغيرة.[1] وتعتبر دولا كثيرة أن المؤسسات المتناهية الصغر لا يتعدى عدد العمال فيها 5 عاملين مثل كل من الأرجنتين، كندا، اندونيسيا واستراليا، وفي دول قد يصل عدد العمال في المؤسسات المتناهية الصغر إلى 25 عاملا كالبورندي، أو أقل من 20 عاملا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يكون عدد العمال في المؤسسات الصغيرة أقل من 100 في الولايات المتحدة الأمريكية والبيرو، وأقل من 30 عاملا في نيكاراغوا، وأقل من 20 عاملا في جمايكا.[2]

كما تعتبر البرتغال المؤسسات ذات رأس مال أقل من 10 ملايين أورو مؤسسات صغيرة والتي يقل رأس مالها عن 2 مليون أورو كمؤسسة متناهية الصغر.[3] أما (Johnson)[4] فيرى أن المؤسسة المتناهية الصغر هي تلك المؤسسة التي لا يدوم نشاطها

[1]– Kushnir Khrystyna ،Laura Mirmulstein Melina و ، Ramalho Rita . Micro, Small, and Medium Enterprises around the World: How Many Are There, and What Affects the Count? IFC,the World Bank Group(2010). P2.

[2]–SME Finance, F. MSME Economic Indicators.2002. Récupéré sur https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-country-indicators,(2021, 01 06). P132.

[3]– Ibid.

[4]–James H. Johnson. Micro Projects Cause Constant Change https://www.semanticscholar.org/paper/Micro-Projects-Cause-Constant-

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

لأكثر من أربعة أشهر، مع حجم عمالة يقل عن أربعة أشخاص. كما يعتبر أصحابها ريادي أعمال كونهم يتحملون المخاطرة ويتميزون بالمغامرة.[1]

إذن تمثل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر مختلف الأنشطة الفردية أو العائلية، تعتمد في نشاطها على عوامل انتاج خاصة مع توفرها علي يد عاملة ماهرة، ويهدف أصحابها إلى تحقيق الأرباح مقابل المخاطر التي يتحملونها، وتوفير متطلبات المؤسسات الكبيرة.

2–2 خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجملها ذات ملكية خاصة تخضع لملكية صاحبها، الذي يهدف من خلالها اقامة أو تجسيد فكرة استثمارية معينة وتحقيق أهداف خاصة، لذا تجتمع هذه المؤسسات في مجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:[2]

– الانخفاض النسبي في التكاليف الرأسمالية، باعتبار أن الاستثمارات في البداية سواء الثابتة والمتغيرة تكون محدودة ومنخفضة نسبيا، فالمؤسسة تكون موجهة لنشاط معين ومحدود؛

– عدد قليل من العمالة مع مهارات مرتفعة، بما يناسب نشاطها؛

– تجمع بين الادارة والملكية، كون المؤسس هو المالك للمشروع، وفي ظل محدودية وصغر النشاط يكون بإمكان المالك ادارته.

Change-Johnson/7dbad2f8be6e0fc36ae636412b57b9abd2a58396(07 01, 2021).

[1]– ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]– ميساء حبيب سلمان وسمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص27–28.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

وتظهر أهم المزايا الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاديات الوطنية في جملة من النقاط، يمكن حصرها فيما يلي:[1]

– يناسب هذا النوع من المؤسسات المناطق التي تفتقر إلى توافر رؤوس الأموال الضخمة وغير متوفرة لهذه المناطق. وهو ما يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بفعل زيادة الناتج المحلي الاجمالي وخفض العجز في الميزان التجاري؛

– توفير الوظائف لعدد كبير من المواطنين غير القادرين على الالتحاق بالوظائف الحكومية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مع الاختلاف في الفئات العمرية التي ينتمون إليها والمؤهلات العلمية والتكوينية التي يحوزونها، ولفترات زمنية قد تكون غير محدودة؛

– تعتبر هذه المؤسسات نواة للمشروعات الكبيرة، فهي قد تتطور بجهود أصحابها لتصبح مؤسسات ضخمة تدعم الاقتصاد بشكل أكبر؛

– الحد من احتكار المؤسسات الكبيرة وقدرتها على التحكم بالأسعار باعتبارها مصدرا محتملا للمنافسة، مما يجبر الشركات الكبيرة على تخفيض أسعارها؛

– تتكامل مع المؤسسات الكبيرة وتدعمها من خلال توفير بعض الاحتياجات لها بأسعار قد تكون أقل تكلفة عليها مما لو أنتجتها بنفسها، كما تعمل على تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المحلي؛

– يمكن أن تشكل المؤسسات الصغيرة منشآت كبيرة إذا ما تحالفت فيما بينها لتقديم خدمات متكاملة في مجالات معينة بحيث يقدم كل مشروع جزءاً من المنتج / الخدمة، فيؤدي تكاملها إلى الاستغناء عن وجود الشركات الكبيرة.

[1] – منير سليمان الحكيم. المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المضاربة الاسلامية، أم الاقتراض؟ مجلة الدراسات المالية و المصرفية (3)، 2013، ص56.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– تعتبر بيئة عملها ملائمة، فصاحب المشروع والعاملين يعملون معا لتحقيق مصالحهم المشتركة؛

– تساهم هذه المؤسسات في تمكين المرأة اقتصاديا، وخاصة في المناطق الأقل حظا ذات الدخل المتدني والبطالة المرتفعة؛

– كما توفر هذه المؤسسات فرصة لتحقيق رغبات وطموحات أصحابها اضافة إلى الأرباح واستثمارات طاقاتهم وقدراتهم وأفكارهم في هذه المشاريع، كما تعد فرصة للتميز وكذا المساهمة في المجتمع والقضاء على الفقر وتحقيق مداخيل اضافية.[1]

2–3 أهداف وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

حدد قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) سبعة (17) عشرة هدف للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث اعتبر أن لهذه المؤسسات القدرة على خلق اقتصادات تتميز بالاستقرار والديمومة، وهذا في ظل الخصائص المميزة لهذه المشاريع. حيث تمثلت هذه الأهداف في القضاء على الفقر والجوع، مع ضمان منظومة صحية تخدم كل الفئات العمرية، واقامة الهياكل القاعدية، وتمكين المرأة وغيرها من الأهداف التي تصب بشكل رئيسي في الجانب الاجتماعي مع ضمان العوائد الايجابية.

ورغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، إلا إنها تواجه تحديات كبيرة من بينها مشكل التمويل، من أجل تجسيدها واستمرارها، فقد أشارت العديد من الدراسات أن 80% من المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر تفشل في العامين الأولين من انشائها، كما اتضح أن أكثر من 50% من المشروعات الصغيرة

[1]– ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص15–16.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

والمتوسطة لا تستمر لأكثر من سنة ونصف وأن 20% منها فقط تبقي لأكثر من عشرة سنوات نتيجة لرغبة أصحابها في تلافي الخسائر المالية.[1]

وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم عوامل استمرار المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر حجم رأس المال، حيث تميل المؤسسات ذات رأس مال الضعيف إلى الفشل والخروج من السوق، إلى جانب ذلك تدخل شخصية صاحب المؤسسة كعامل محدد لمدى استمرارها أو فشلها (المستوى التعليمي، الجنس والعمر، الخبرات السابقة ومكان الاقامة) ، ومن جهة أخرى قد تتحكم العوامل المتعلقة بالمؤسسة في مدى نجاحها كذلك كالبيئة الداخلية والخارجية، الايرادات المحققة، شراء المواد الخام..،[2]

فبالإضافة إلى مواجهة هذه المؤسسات امكانية عدم تحقيق دخل، والخسارة، فإنها تصدم بضعف الجانب الاداري؛ الفني وحتى في الأمور المالية لملاكها، وهذا نتيجة انعدام الخبرة لديهم وافتقار هذه المؤسسات إلى هياكل تنظيمية واضحة، بحيث تسند المهام إلى أصحابها.

في حين أوضحت مجلة البيان الاقتصادي في تقرير لها قائم على وثّقتها دراسات ومسوح ولقاءات أجراها البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد، وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وجمعية الإمارات لرواد الأعمال، وغيرها من الجهات، أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في:[3]

[1]– حمزة عمر علي عبد الرحمن ومحمد يونس سليمان يونس، عوامل استدامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (دراسة حالة مشروعات الزكاة المنفذة خلال العام 2015 بمحليات جنوب ولاية غرب كردغان، السودان، مجلة جامعة السلام، ع(8)، (يونيو، 2019)، ص230.

[2]– المرجع نفسه، ص ص:243–248.

[3]– البيان الاقتصادي، 15 تحدياً تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (26 01، 2020)

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– نقص التمويلات الموجهة من البنوك التجارية: فوفقاً لإحصاءات المصرف المركزي نجد أن 5.4% من إجمالي الائتمان المصرفي موجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي نسبة أقل من النسبة المخصصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمحددة بنحو 8% وللأسواق الناشئة المحددة بنحو 18%، وتشكل هذه النسبة 10.4% من إجمالي الائتمان الموجه لقطاع الشركات الخاصة في الإمارات، فضلاً عن أن 13% من إجمالي التمويلات موجهة للمشاريع متناهية الصغر. وهو ما يجسد في ضعف رؤوس أموال تلك المؤسسات ما يعرضها للاختفاء؛

– عدم وضوح فكرة المشروع لدى صاحبه لنقص المعلومات، كما تواجه هذه المؤسسات قلة خبرة صاحب المؤسسة وعدم تفرغه من عمله الوظيفي، ويرجع ذلك إلى عدم وجود قاعدة توضيحية لجدوى المشاريع الصغرى؛

– ارتفاع التكاليف الخاصة باقامة هذه المؤسسات، وتعقيدها في ظل البيئة غير المستقرة نتيجة تغير السياسات والقوانين؛

– غياب كل من: الأنظمة المحاسبية والمالية والرقابية عن تلك المؤسسات؛ العمالة المؤهلة والمدربة والأمينة؛ قاعدة للمعلومات؛ الأسواق؛ الحملات التسويقية والترويجية وبيئة تنافسية تناسب قدرات هذه المؤسسات.

3– ماهية التمويل الاجتماعي

خلفت الأزمة المالية التي ضربت العالم بين 2007–2010م حوالي 7 ملايين أمريكي فقدوا وظائفهم و2 مليون أوربي، بالإضافة إلى 10 ملايين تحت خط الفقر،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

وعلى العكس حققت البنوك الاجتماعية نموا مقدرا بـــ 20% سنويا، مع تضاعف اصولها خلال هذه الفترة.[1]

من خلال التجارب السابقة يتضح أن كل المؤسسات الريادية الاجتماعية، والمؤسسات الابتكارية الاجتماعية تحتاج لموارد مالية من أجل الانطلاق، النمو والتوسع.[2] وهو ما أدى إلى خلق مؤسسات تسعى لتوفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات، مع التركيز على تحقيق قيمة اجتماعية بالموازاة مع العوائد المالية.

3–1 تعريف التمويل الاجتماعي

يعرف التمويل الاجتماعي على أنه: "آلية لإدارة الأموال التي تقدم عوائد مالية ذات طابع اقتصادي ومجتمعي"[3]، كما يعرف كذلك على أنه: "عبارة نهج للاستثمار يتضمن استعمال رأس المال لتوليد عائد مالي وتأثير اجتماعي ايجابي، كما يحشد التمويل الاجتماعي رأس المال الخاص والخيري للصالح العام"[4]، ويشمل التمويل الاجتماعي

[1]– Roland Benedikter, European Answers to the Financial Crisis: Social Banking and Social Finance. Spice Stanford. . (SPRING, 2011). P1.

[2]– MOORE, M.-L., WESTLEY, F. R., & NICHO, A. The Social Finance and Social Innovation Nexus. Journal of Social Entrepreneurship, 3(2). (2012, October). P116.

[3]– Habeebullah Zakariyah. THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS: ZAKAT FUND AS A CASE STUDY. INTERNATIONAL JOURNAL OF ZAKAT AND ISLAMIC PHILANTHROPY ، 2(1). (March, 2020). P238.

[4]– Brennan Kelsey ،Carriere Brian ،Currie Sheila ،Hui Shek-wai & Palameta BorisSocial Finance pilot projects: Interim report. Ottawa. . (22 December , 2017). P6.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والحلول من خلال الاعتماد على أصول مخصصة يمكن أن تمنح عوائد تتناسب وأهداف المستثمرين.[1]

فالتمويل الاجتماعي يمثل آلية من خلالها يتم حشد رؤوس الأموال واستثمارها، مع ضمان تحقيق أهداف اجتماعية مصاحبة للأهداف الاقتصادية والمالية.

3–2 أسس ومرتكزات التمويل الاجتماعي

قد يكون للتمويل الاجتماعي أهمية على مستويين هما:[2]

– أولا، يمكن للتمويل الاجتماعي أن يحفز الابتكار الاجتماعي، كون الاستثمار عادة ما يتحدى منطق العقلانية التقليدية للمستثمر مما يسمح بخلق فضاء الابتكار؛

– ثانيا، بامكان التمويل الاجتماعي دعم ريادة الاعمال الاجتماعية والابتكار من خلال تطويره، اعتماده وتنفيذه.

فالتمويل الاجتماعي يعبر عن مختلف الأدوات والطرق الاستثمارية التي تجمع بين العوائد المالية والأثر الاجتماعي الايجابيين. وقد ظهر التمويل الاجتماعي إلى جانب الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، حيث يصف منتدى الاستثمار الاجتماعي بأن الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية تعبر عن التكامل بين القيم الشخصية والاهتمامات الاجتماعية مع القرارات الاستثمارية، مع مراعاة للاحتياجات التمويلية

[1]–Social Finance: What is it and why it matters
https://www2.deloitte.com/global/en/pages/financial-services/articles/social-finance.

[2]– MOORE, M.-L., WESTLEY, F. R., & NICHO, op.cit, p116.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

للمستثمرين وأثر الاستثمار على المجتمع.[1] وتظهر الاحصاءات تطورا كبيرا في الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية ففي الفترة بين 2012–2014م سجلت نموا مقدر بـــ 76% في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة اجمالية تقدر بـــ6.57 تريليون دولار.[2]

الشكل –1– : العوامل المؤثرة في صناعة الاستثمار والتمويل الاجتماعي

الجهات الفاعلة في جانب العرض (مصدر رأس المال)		الجهات في الفاعلة جانب الطلب (استعمال رأس المال)
أصحاب الأصول	مدراء الأصول	
• الأفراد والعائلات أصحاب الثروات • الشركات • البنوك • صغار المستثمرين • المنشآت • صناديق التقاعد • صناديق الثروة السيادية	• مستشاري الاستثمار • مدراء الصناديق • البنوك • المؤسسات • تأثير صناديق الاستثمار / الوسطاء • مؤسسات تمويل التنمية • برامج الاستثمار الحكومية	• المؤسسات الصغيرة والمتنامية • الأعمال ذات الأهداف الاجتماعية • المؤسسات الاجتماعية • التعاونيات • مؤسسات التمويل الأصغر • مؤسسات تمويل تنمية المجتمع • الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية

مقدمي الخدمات(تقديم الخدمات الأساسية)

• الشبكات • مؤسسات وضع المعايير	• المنظمات غير الحكومية • الجامعات	• بناة القدرات • البرامج الحكومية	• الشـــــركات الاستشارية

[1] –30. Syed Marwan, M., & Engku Rabiah Adawiah , E. ISLAMIC SOCIAL FINANCE AND THE IMPERATIVE FOR SOCIAL IMPACT MEASUREMENT. Al-Shajarah. (2019). P46.

[2] –23. mahomed Ziyaad. Islamic social finance: relevance and recognition with responsibility,. IFHUB symposium edition. IFHUB symposium edition. (2017). P16.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

Source : Kelsey Brennan, Brian Carriere, Sheila Currie, Shek-wai Hui, Boris Palameta, Social Finance pilot projects: Interim report, The Social Research and Demonstration Corporation, Ottawa, December 22, 2017,P9.

من الشكل أعلاه يتضح أن المؤسسات المالية بصفة عامة تكون كفاعلة في توفير التمويل الاجتماعي، حيث تلعب الدور الأساسي في توفير رأس المال المقدم في اطار التمويل الاجتماعي خدمة للأهداف الاجتماعية وبالموازاة مع الأهداف المالية المسطرة، وذلك بتقديم رأس مال للمؤسسات الطالبة له والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر أو المؤسسات المتنامية، فعلى سبيل المثال نجد الزكاة في البنوك الاسلامية والذي يكون ضمن أنشطتها الرئيسية، أو الزكاة التي تجمع من قبل مؤسسات معينة مثل صناديق الزكاة، أو الصدقات الأخرى كلها أموال يتم تحويلها لمستحقيها من مؤسسات متناهية الصغر، مشاريع فردية أو مؤسسات صغيرة وذلك عن طريق اعتماد آلية من آليات التمويل الاسلامي: قرض حسن أو غيرها من الآليات. وتلعب الجمعيات والمؤسسات الخيرية دور الوسيط في العملية، بحيث تجمع بين الطرفين (الممول، وطالب التمويل) وذلك لضمان السلاسة والسهولة في اتمام العملية بغية الوصول للأهداف العامة للمجتمع.

فالتمويل الاجتماعي يجمع بين التمويل من جهة والاستثمار من جهة أخرى، بحيث لا يعني بالضرورة التضحية بالأهداف المالية خدمة للأهداف الاجتماعية، إنما يعني تحقيق أهداف اجتماعية بالموازاة مع الأهداف المالية المتوقع تحقيقها، وذلك عن طريق ضمان حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة على التمويل اللازم من أجل استمرار نشاطها ونموها، وفي المقابل تحقق أهداف اجتماعية مرجوة كتخفيف البطالة، توفير دخل للأفراد والأسر، ضمان مستوى معيشي مقبول لأفراد المجتمع اضافة إلى تحقيق حركية اقتصادية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

الشكل –2–: سلسلة التمويل الاجتماعي

المحرك الأساسي هو خلق قيمة اجتماعية	مزج بين القيمة الاجتماعية والمالية	المحرك الأساسي هو خلق قيمة مالية
الأثر فقط	الأثر أولا	التمويل أولا
الجمعيات الخيرية	المؤسسات الاجتماعية ذات العوائد	الربح مع غرض المشروع

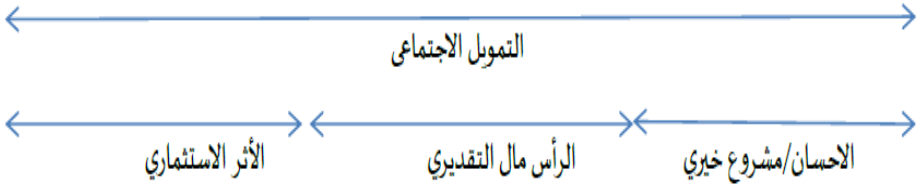

Source : Alex Nicholls, Rob Paton, Jed Emerson, Social Finance, Oxford University Press, Oxford , 2015, p5. https://books.google.dz/books?hl=fr&lr=&id=DqXTCgAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP1&dq=social+finance+articles&ots=NPw4Kc92Wg&sig=fWgeU_ecCR7eMm8GOhJRv_79fl4&redir_esc=y#v=onepage&q&f=true

فمن الشكل –2– يتضح أن التمويل الاجتماعي يقوم على أساس المزج بين كل من القيمة الاجتماعية والقيمة المالية، حيث يجمع بين كل من الأثر الاستثماري وأهدافه، والاحسان وما يحمله من مشاريع خيرية. فالأثر المراد تحقيقه من وراء تقديم التمويل الاجتماعي للمؤسسات يختلف حسب أولوية الهدف المرغوب في تحقيقه.

فالجمعيات الخيرية يكون الهدف الأساسي لها جراء تقديم التمويل الاجتماعي هو تحقيق وخلق قيمة اجتماعية دون الاهتمام بالقيمة المالية، أما المشاريع الهادفة للربح فإنها تهتم بالتمويل لتحقيق قيمة مالية دون الاهتمام بالأثر الاجتماعي، وتعمل المؤسسات الاجتماعية ذات العوائد على الجمع بين القيمة الاجتماعية والمالية مع تقديم للأثر الاجتماعي والاهتمام به أكثر كنتيجة لتقديم التمويل الاجتماعي. ويمكن تمثيل لمختلف

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

الآثار المرجوة من تقديم التمويل للمشاريع وعلاقتها بالتمويل الاجتماعي كما في الشكل الموالي:

الشكل –3–: دور التمويل الاجتماعي

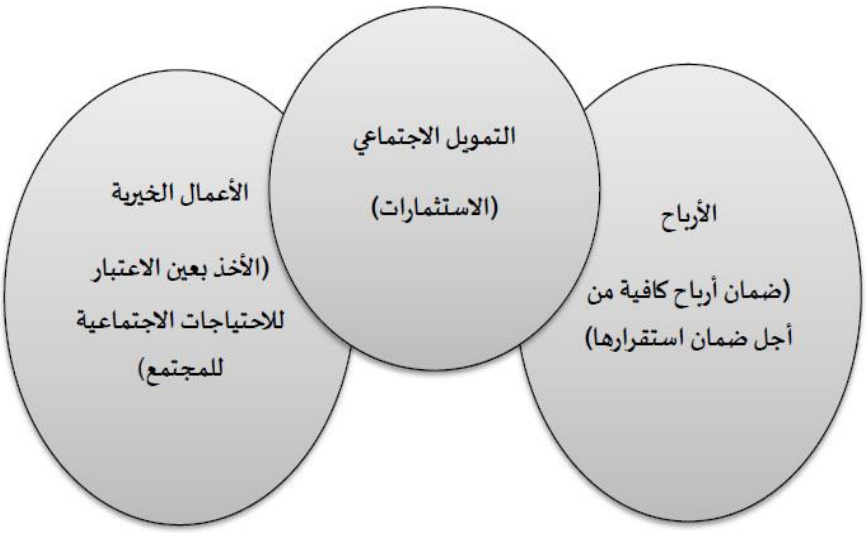

Source : Gadaf Rexhepi. The Architecture of Social Finance from: Routledge Handbook of Social and Sustainable Finance Routledge, 30 Jun 2016, p37
https://www.routledgehandbooks.com/doi/10.4324/9781315772578.ch3

4– التمويل الاسلامي الاجتماعي

قام المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (IRTI) باعتماد مشروع اصدار التقرير السنوي للتمويل الاسلامي الاجتماعي (ISFR)، حيث استعمل المفهوم لأول مرة في

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

فيفري 2014م، ليصف نشاط تمويلي اسلامي يقوم على مؤسسات غير ربحية، من خلال التركيز على الزكاة، الوقف، ومؤسسات التمويل الأصغر في جنوب وجنوب شرق آسيا.[1]

4–1 مفهوم التمويل الاسلامي الاجتماعي

يقصد بالتمويل الاجتماعي الاسلامي كل تمويل اجتماعي أو استثمار اجتماعي يخضع لأحكام وقواعد وضوابط الشريعة الاسلامية، ممثلة أساسا في التمويل الأصغر والزكاة والوقف والانفاق.[2] كما يشير إلى تقديم الخدمات المالية للطبقات الضعيفة من المجتمع من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ويرتكز على كل من الزكاة (الصدقات بصفة عامة)؛ الوقف والتمويل الأصغر الإسلامي.[3]

ويقسم التمويل الاجتماعي الإسلامي المطبق حاليًا إلى ثلاث فئات رئيسية تتكون من:[4]

[1]– ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUT (IRTI), Islamic Development Bank (IsDB). (2020). Islamic Social Finance Report-2020. P1.

[2]–Muhamad Abduh. THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN ACHIEVING SDG NUMBER 2: END HUNGER, ACHIEVE FOOD SECURITY AND IMPROVED NUTRITION AND PROMOTE SUSTAINABLE AGRICULTURE,. (International Islamic University Mlaysia, Al-Shajarah, Special Issue Islamic Banking and Finance. (2019). P192.

[3]–Aliyu Dahiru, M., Lawal Maidoki, M., & Buhari Sani, U. THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN EMPOWERING YOUTH AND WOMEN IN SOKOTO STATE OF NIGERIA. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 3, (Special Issue 2018), p143.

[4]– Nor Razinah, Mohd Zain; Engku Rabiah , Adawiah Engku Ali, An Analysis on Islamic Social Finance for Protection and Preservation of Maqāṣid al-Sharī'ah, Journal of Islamic Finance, (Special Issue), 2017, p135.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– الأدوات الإسلامية التقليدية القائمة على الأعمال الخيرية أمثلة: الزكاة والصدقات والوقف.

– المؤسسات القائمة على التعاون. أمثلة: القرض والكفالة

– الأشكال الحديثة الأخرى للخدمات المالية الإسلامية. أمثلة: التمويل الأصغر الإسلامي والصكوك والتكافل.

4–2 خصائص التمويل الاجتماعي الاسلامي

يتسم بخصائص متعددة، من أهمها[1]:

– ذو أبعاد اجتماعية، بحيث يمثل طبيعة التمويل سواء أكان ربحيا أم غير ربحي؛

– يتفق وأحكام مقاصد الشريعة الإسلامية، فلا يعرف للربا والنشاط المحرم سبيلاً، ولا للحيل المذمومة في المعاملات المالية طريقاً؛

– أنه تمويل يهدف إلى التمكين الاقتصادي وتنمية المجتمع وعمارة الكون، فهو منهج عملي لمفهوم الاستخلاف في المال، وما يتطلبه من مسؤولية استخلافية؛

– أنه تمويل يقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات؛ مما يحقق تخصيصاً أمثل للموارد، وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

– أنه تمويل يعمل على بناء الإنسان من خلال قدرته على التمكين الاقتصادي، ومن ثم بناء رجال وسيدات أعمال في المجتمع، والانتقال بالمحتاجين من كونهم اليد السفلى لتكون يدهم عليا، تعطي ولا تأخذ.

[1]–أشرف دوابه، (2020)، التمويل الاجتماعي الإسلامي، الموقع:
https://mugtama.com/articles/item/109285-2020-08-09-07-08-59.html

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– أنه تمويل متنوع ومتعدد الأساليب التمويلية، حيث ينقسم إلى:

أ. التمويل الاجتماعي الخيري (غير الربحي): وهو قائم على التبرعات والبر والإحسان؛ كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف.

ب. التمويل الاجتماعي الربحي: وهو قائم على الربحية المتواضعة التي تراعي الجوانب الاجتماعية، وتسعى في الوقت نفسه لضمان استدامة التمويل، وينقسم بدوره إلى:

- التمويل الاجتماعي بالمعاوضة: وهو قائم على المعاوضات كالبيع الآجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير سواء أكان منتهياً بالتمليك أم خدمات، فضلاً عن الوكالة بالاستثمار.
- التمويل الاجتماعي بالمشاركة: وهو قائم على المشاركات كالمشاركة المؤقتة، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة.

4–3 أهمية التمويل الاجتماعي الاسلامي

يحقق التمويل الاجتماعي ثلاث فوائد أساسية، الأولى تتمثل في توسيع نطاق الصناعة، حيث توقع البنك الاسلامي للتنمية أن تصل قيمة الزكاة لوحدها أكثر من بليون دولار أمريكي سنويا، الثانية يعد التمويل الاجتماعي الاسلامي أكثر شمولا، واعتمادا على نطاق واسع، أما الثالثة فتجسيد القيم الاجتماعية الأساسية.[1]

وكل هذا يبرز أهمية التمويل الاجتماعي الإسلامي باعتباره من أهم الوسائل الفعالة للمساهمة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاعتماد على النفس والخروج من ذل

[1]–Rehman, A. A. (2019). Islamic finance for social good Sustainable development in Islamic social finance. Site : https://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2019/IFN_ANNUAL_GUIDE_2019_Islamic_Social_Finance.html.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

الفقر والتبعية، بما يملكه من تنوع في أساليبه، سواء أكان تمويلا خيريا (غير ربحي) قائم على التبرعات والبر والإحسان، كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، أو تمويلا اجتماعيا بربحية متواضعة تراعي الجوانب الاجتماعية، وتسعى في الوقت نفسه لضمان استدامة التمويل، وذلك من خلال التمويل الاجتماعي بالمعاوضة، كالبيع الآجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير سواء أكان منتهيا بالتمليك أو خدمات، فضلا عن الوكالة بالاستثمار، إضافة إلى التمويل الاجتماعي بالمشاركة كالمشاركة المؤقتة، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة.

5– أساليب التمويل الاجتماعي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

من بين استخدامات التمويل الاسلامي الاجتماعي هو توجيهه نحو المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، كونها تعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للتمويل الاسلامي الاجتماعي، من قضاء على الفقر، مكافحة البطالة، تمويل الطبقات الهشة على مستوى الاقتصاد وغيرها...

الشكل –4–: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

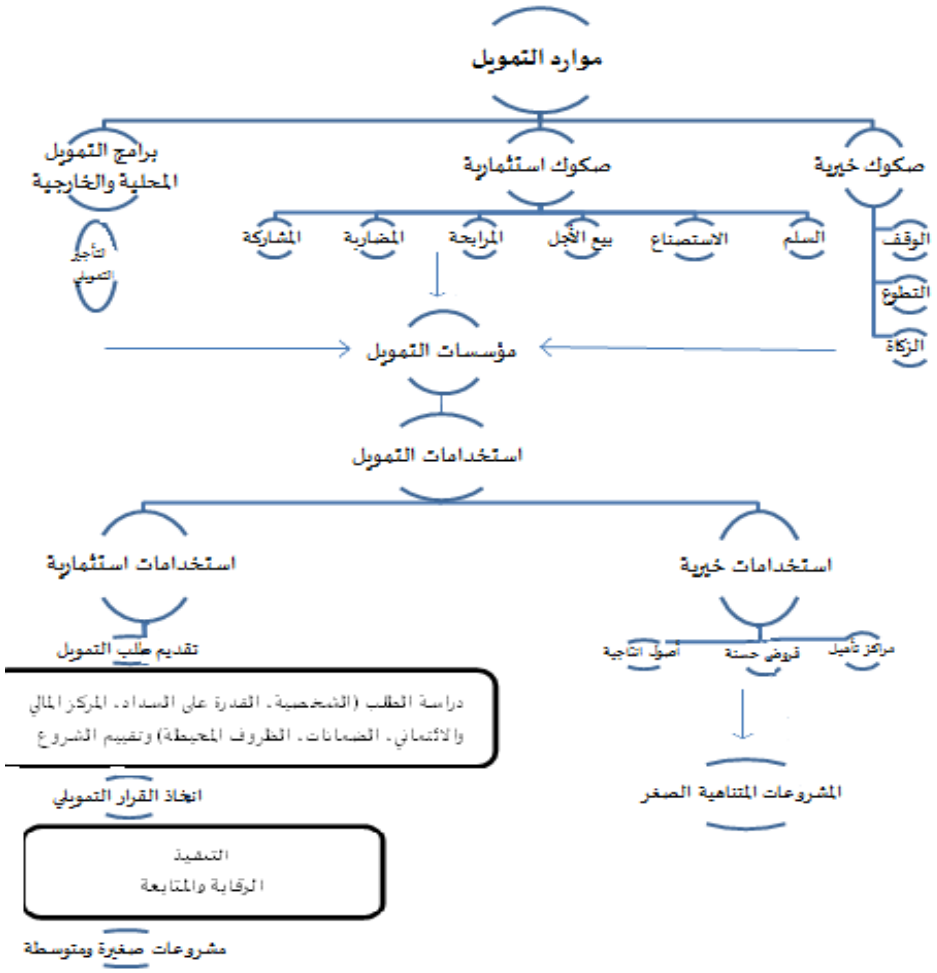

المصدر: أشرف محمد دوابة، دراسات في التمويل الاسلامي، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ص227.

من الشكل يتضح أن أهم الأساليب المعتمدة في التمويل الاسلامي يمكن حصرها في مصادر تمويلية يطلق عليها صكوك الاستثمار، يكون الهدف من هذا التمويل المقدم

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

للمشاريع هو تنمية واستثمار الأموال، بحيث يقدم الهدف المالي على الاجتماعي في هذه المصادر التمويلية، إذ تقوم على أساس المشاركة بحيث يتساوى الشركاء في المسؤولية الناجمة عن الاستثمار، ويتحمل كل طرف نتيجة الاستثمار حسب الاتفاق المبرم، ومن أهم الأساليب: المشاركة، المضاربة، السلم...

لكن في النوع الثاني والمسمى بالصكوك الخيرية، يقدم الهدف الاجتماعي بحيث تهدف إلى مساعدة المشاريع على الانطلاق والاستمرار، ويناسب هذا الأسلوب المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتي قد تواجه صعوبات في توفير التمويل اللازم. لذا تدرج مختلف صيغه ضمن التمويل الاجتماعي كما سبق الاشارة إليه، وتحصر في كل من:

– الوقف: يتمثل الوقف في تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية انتاجية، تنتج المنافع والايرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيا أو فرديا.[1] وينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته، فالوقف في حد ذاته تمويل كما أنه في الوقت نفسه استثمار، ولا يوجد تناقض في ذلك، فالتمويل والاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي وجهان لعملة واحدة. فالوقف كتمويل ظاهر من كونه ما يتم حبسه وتسبيل منافعه على فعل الخيرات، فهو مصدر تمويلي من جانبين؛ أولهما الأصل ذاته – وهذا مبني على مسألة استبدال الوقف، وهو أمر مختلف فيه بين الفقهاء وثانيهما ما يدره ذلك الأصل من إيرادات توجه إلى فعل الخيرات. أما الوقف كاستثمار فظاهر من كون صاحبه – أي الممول – يسعى من خلاله إلى المحافظة على الأصل الموقوف ونمائه، وأن ما يستهلك هو الإيراد، وكذلك من كونه يريد أن يحصد ناتج وقفه يوم

[1]– منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره، ادارته، تنميته، ط2، لبنان: دار الفكر المعاصر، (2006)، ص67.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

القيامة.[1]. ومن أشكال التمويل بالوقف نجد، حسب طبيعة التمويل وتقسم إلى التمويل بأموال منقولة، حيث تحبس عينها وتوجه ايراداتها إلى أوجه الخير ومستحقيها، مثل السيارات والأثاث، أو التمويل بأموال ثابتة حيث تحبس عينها وتوجه ايراداتها إلى وجوه الخير أو إلى مستحقيها مثل الأراضي. أو حسب المستفيد من التمويل كالتمويل الأهلي والتمويل الخيري.[2]. فالوقف يعمل على بناء مشاريع استثمارية جديدة، وذلك في سبيل تحقيق الرقي للمجتمع، ودعم للإنتاج الوطني، كما يعمل على توفير الرفاهية الاجتماعية واليسر الاقتصادي في المجتمع، بحيث تكون مؤسسات الوقف كسند للمؤسسات الرسمية في دعم وترقية المشاريع.[3]

يهدف الوقف إلى تحقيق التوازن على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، حيث يستهدف الفئة ذات المداخيل المحدودة والمؤسسات المصغرة، وهذا دون استبعاد باقي الطبقات، حيث تعد هذه الفئات كحلقة وصل. ففي الجزائر قامت هيئة الأوقاف ممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف باقامة وتمويل عدة مشاريع مصغرة، منها: بناء مراكز تجارية وما تحتويه من محلات ومرافق خدمية، اقامة محلات تجارية، مشروع تاكسي الوقف...

[1]– أسامة عبد المجيد، نحو صندوق وقفي لتمويل المشروعات متناهية الصغر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 2017، ص 3.

[2]– أشرف محمد دوابة، نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 14، العدد(41)، . (أيار / آب، 2010). ص293–294.

[3]– كلثم جبر الكواري، تصور مقترح لتفعيل دور الوقف الخيري في تمويل برامج الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية (3)، (يناير، 2013)، ص5.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– الزكاة (الصدقات): تمثل الزكاة أداة هامة في اعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، حيث يتم تحويلها من فئة يكون لها مقدار محددة من رؤوس الأموال، نحو فئة تكون بحاجة إلى مصادر تمويلية من أجل النهوض بمشاريع اقتصادية صغيرة. تساهم الزكاة في إعادة توزيع الدخول من جهة، كما تساعد الدولة في علاج عجز الميزانية العامة بصورة غير مباشرة، فالزكاة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال حد الكفاية لأفراد المجتمع وتقليل حدة الفقر. فحسب البنك الاسلامي للتنمية فاقت قيمة الزكاة المحصلة في 2018 م 500 بليون دولار أمريكي، وهو ما يتخطى 10 أضعاف المساعدات الانسانية الدولية.[1]

إلا أن أهمية الزكاة تكمن في تحويل مجمل الصدقات إلى رؤوس أموال تقدم لسد احتياجات الأفراد والمؤسسات، وانطلاقا من هدف الزكاة في تحقيق تنمية اجتماعية مصاحبة لتنمية اقتصادية، فإن المشاريع المصغرة تعد الوجهة الملائمة لهذه الأموال، حيث تحفز الزكاة على خلق واستدامة هذه الشعيرة، بتشجيع الاستثمار من أجل ازدياد عدد المزكين في المستقبل، لا أن يتم استغلال هذه الزكاة في العملية الاستهلاكية فقط. وقد عمدت الجزائر من أجل تجسيد المفهوم الحقيقي للزكاة على غرار معظم الدول الاسلامية إلى اقامة صندوق الزكاة، حيث يعمل على تجميع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من المؤسسات المصغرة في شكل قروض حسنة، أو وفق صيغة من الصيغ الاسلامية الأخرى، وكذلك من خلال توفير مختلف الأصول ووسائل الانتاج للمشاريع المصغرة.

[1]–Lawal, I., & Ajayi, J. , The role of Islamic social finance towards alleviating the humanitarian crisis in North-East Nigeria. Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, 6(5). (2019, March – April). P550.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– التمويل الأصغر: هو تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا (ميكروبية) لمساعدتهم للانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر.[1] (التجاني، 2011، صفحة 14). فالتمويل بهذه الصيغة يكون صغيرا من حيث الحجم، ويسهل التحكم فيه من قبل المؤسسات المقدمة له. فهو يكون في شكل خدمات مالية تستهدف شريحة معينة قد تكون بصيغ مختلفة: اما في شكل مشاركات، أو معاوضات أو حتى قروض حسنة.

5– الخاتمـــة:

يعمل التمويل الاجتماعي الاسلامي على توفير سبل التمويل اللازم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، وللفئات المهمشة والمحتاجة والعاطلة، مع العمل على تلقينهم المعارف والقيم والمهارات التي تؤهلهم للعمل، بما يحقق كفايتهم واستقرارهم المادي والنفسي. فالتمويل الاسلامي الاجتماعي يسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية مرفوقة بالأهداف المالية والاقتصادية، وذلك عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.

النتائـــج:

– التمويل الاسلامي الاجتماعي آلية تعمل على توفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع؛

– تعمل المؤسسات المالية على تقديم التمويل الاسلامي الاجتماعي من أجل الحفاظ على الطبقة المتوسطة في المجتمع، وذلك من أجل ضمان قاعدة اقتصادية واجتماعية متينة تعزز استمراريتها؛

[1]– حسين التجاني، تسويق منتجات التمويل الأصغر. مجلة المال والاقتصاد، 2017، ص14.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

– يعد الاستثمار في الجانب الاجتماعي للمجتمع من أهم ركائز قيام واستقرار الاقتصادات الحديثة، حيث ظهر هذا الأمر جليا بعد الأزمة المالية الأخيرة وما خلفته من آثار سلبية انطلاقا من الجانب الاجتماعي ثم المالي والاقتصادي، ولتؤكده من جديد الجائحة التي مرت على العالم، وهو ما استدعى المجتمعات الغربية للاهتمام بالتمويل الاجتماعي؛

– تعد المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر أكثر صمودا في مواجهة الأزمات، وأكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لطبيعتها وخصوصيتها، وهو ما استدعى اعادة النظر لمكانتها والاهتمام بها خاصة بعد الجائحة التي مرت على العالم؛

– تتناسب كل من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والتمويل الاسلامي الاجتماعي في أهدافهما، لذلك فالعلاقة بينها تبادلية مستمرة.

6– الهوامش:

6–1 المجلات :

1. أسامة عبد المجيد، نحو صندوق وقفي لتمويل المشروعات متناهية الصغر – مجلة الاقتصاد الإسلام، 2017.

2. أشرف محمد دوابة، نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد14، ع (41)، (أيار / آب، 2010).

3. حمزة عمر علي عبد الرحمن ومحمد يونس سليمان يونس، عوامل استدامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر(دراسة حالة مشروعات الزكاة المنفذة خلال العام 2015 بمحليات جنوب ولاية غرب كردغان، السودان، مجلة جامعة السلام، ع(8). (يونيو، 2019).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

4. كلثم جبر الكواري، تصور مقترح لتفعيل دور الوقف الخيري في تمويل برامج الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع(3)، (يناير، 2013).

5. منير سليمان الحكيم، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المضاربة الاسلامية، أم الاقتراض؟ مجلة الدراسات المالية و المصرفية، ع(3)، (2013).

6. حسين التجان، تسويق منتجات التمويل الأصغر، مجلة المال والاقتصاد، 2011.

7. حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة. جسر التنمية، ع 9،(سبتمبر، 2002).

6–2 الكتب:

8. أحمد محي خلف صقر. (2020). المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ. الاسكندرية: دار التعليم الجامعى.

9. ماجدة العطية. (2009). ادارة المشروعات الصغيرة (الإصدار 3). عمان: دار الميسرة للنشروالتوزيع.

10.منذر قحف. (2006). الوقف الاسلامي تطوره، ادارته، تنميته، ط2. لبنان: دار الفكر المعاصر.

11.ميساء حبيب سلمان ، وسمير العبادي. (2017). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، ط1، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

6–3 الملتقيـــات

12. كنجو عبود كنجو، (4–5 تموز، 2007)، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية. عمان، الأردن.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

6–5 مواقع الانترنيت

13. أشرف دوابه. (2020). التمويل الاجتماعي الإسلامي. تم الاسترداد من https://mugtama.com/articles/item/109285-2020-08-09-07-08-59.html

14. مجلة البيان الاقتصادي، (26 01، 2020)، 15 تحدياً تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6–4 مراجع باللغات الاجنبية

1. Mohd Zain Nor Razinah, Adawiah Engku Ali Engku Rabiah . .(2017)An Analysis on Islamic Social Finance for Protection and Preservation of Maqāṣid al- Sharīʿah .*Journal of Islamic Finance, (Special Issue)*.
2. Aliyu Dahiru, M., Lawal Maidoki, M., & Buhari Sani, U. (Special Issue 2018). THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN EMPOWERING YOUTH AND WOMEN IN SOKOTO STATE OF NIGERIA. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 3*, pp. 141 - 152.
3. Brennan Kelsey ،Carriere Brian ،Currie Sheila ،Hui Shek-wai ،Palameta Boris 22) .December , 2017 .(*Social Finance pilot projects: Interim report* .Ottawa.
4. Habeebullah Zakariyah) .March, 2020 .(THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS: ZAKAT FUND AS A CASE STUDY . *INTERNATIONAL JOURNAL OF ZAKAT AND ISLAMIC PHILANTHROPY* ، .(1)*2*
5. ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUT (IRTI و ،(Islamic Development Bank (IsDB .(2020) .(*Islamic Social Finance Report-2020* .
6. James H. Johnson .(2021 ،01 07) .*Micro Projects Cause Constant Change* https://www.semanticscholar.org/paper/Micro-Projects-Cause-Constant-Change-Johnson/7dbad2f8be6e0fc36ae636412b57b9abd2a58396

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

7. Kushnir Khrystyna ،Laura Mirmulstein Melina و ،Ramalho Rita .(2010) . *Micro, Small, and Medium Enterprises around the World: How Many Are There, and What Affects the Count* ؟IFC,the World Bank Group.

8. Lawal, I., & Ajayi, J. (2019, March – April). The role of Islamic social finance towards alleviating the humanitarian crisis in North-East Nigeria. *Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, 6*(5).

9. mahomed Ziyaad .(2017) .Islamic social finance: relevance and recognition with responsibility .،*IFHUB symposium edition* .IFHUB symposium edition.

10. MOORE, M.-L., WESTLEY, F. R., & NICHO, A. (2012, October). The Social Finance and Social Innovation Nexus. *Journal of Social Entrepreneurship, 3*(2).

11. Muhamad Abduh .(2019) .THE ROLE OF ISLAMIC SOCIAL FINANCE IN ACHIEVING SDG NUMBER 2: END HUNGER, ACHIEVE FOOD SECURITY AND IMPROVED NUTRITION AND PROMOTE SUSTAINABLE AGRICULTURE) .،International Islamic University Mlaysia, *Al-Shajarah, Special Issue Islamic Banking and Finance*.

12. Rehman, A. A. (2019). *Islamic finance for social good Sustainable development in Islamic social finance.* Récupéré sur https://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2019/IFN_ANNUAL_GUIDE_2019_Islamic_Social_Finance.html

13. Roland Benedikter .(SPRING, 2011) .European Answers to the Financial Crisis: Social Banking and Social Finance .*Spice Stanford*.

14. SME Finance, F. (2021, 01 06). *MSME Economic Indicators.2002.* Récupéré sur https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-country-indicators

15. Social Finance: What is it and why it matters https://www2.deloitte.com/global/en/pages/financial-services/articles/social-finance.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:1278–1309 تاريخ النشر:20–12–2021

16. Syed Marwan, M., & Engku Rabiah Adawiah , E. (2019). ISLAMIC SOCIAL FINANCE AND THE IMPERATIVE FOR SOCIAL IMPACT MEASUREMENT. *Al-Shajarah*.

17. UNDESA .*Report on MSMEs and the Sustainable Development Goals* Micro-, Small, and Medium-sized Enterprises (MSMEs) and their role in achieving the Sustainable Development Goals: https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=13&nr=2813&men